

- ٣٨ - العلم الذي يبحث في قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية وما يعرض لها هو :
 أ- الفقه .
 ب- أصول الفقه .
 ج- الضوابط الفقهية .
 د- النظريات الفقهية .
- ٣٩ - موضوعات فقهية تشمل على قضايا فقهية حقيقتها أركان وشروط تقوم بين كل منها صلة تجمعها جميعاً " هذا تعريف :
 أ- النظرية الفقهية .
 ب- القواعد الفقهية .
 ج- الضوابط الفقهية .
 د- المعروف عرفاً كالمشهور
- ٤٠ - إذا ضاق الأمر اتسع . ب- الأصل في الأضغ التحريم .
 أ- الأصل في الكاح الحظر ، وأبيح للضرورة حفظ النسل ، هذا هو المقصود بالقاعدة الفرعية :
 ج- الضرر لا يزال بمثله .
 د- المعروف عرفاً كالمشهور
- ٤١ - (إبدال الوضوء والغسل بالتميم) يعتبر من رخص :
 أ- الإبدال .
 ب- الإسقاط .
 ج- التنقيص .
 د- الفرع
- ٤٢ - " ما تعامل به المسلمون في قديم الدهر أو حديثه في سائر الأقطار " يعتبر من العرف :
 أ- الخاص .
 ب- العام .
 ج- الشرعي .
 د- المشهور
- ٤٣ - من الأمثلة على قاعدة (لا يتكر تغير الأحكام بتغير الزمان) :
 أ- العبادات .
 ب- الحدود .
 ج- الأحكام الاجتهادية المبنية على المصالح .
 د- المشهور
- ٤٤ - قوله ﷺ لا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ " هذا دليل على قاعدة :
 أ- الأمور بمقاصدها .
 ب- اليقين لا يزول بالشك .
 ج- لا ضرر ولا ضرار .
 د- المشهور
- ٤٥ - (لا يحل لمضطر إلى طعام أن يأكل طعام مضطر مثله) هذا مثال على القاعدة الفرعية :
 أ- الضرورات تبيح المحظورات .
 ب- الأصل بقاء ما كان على ما كان .
 ج- الضرر لا يزال بمثله .
 د- المشهور
- ٤٦ - عدم وجوب الحج على المرأة إذا لم تجد محرماً يعد من رخص :
 أ- الإبدال .
 ب- الإسقاط .
 ج- التقديم .
 د- المشهور
- ٤٧ - تتفق القاعدة التشريعية مع القاعدة الفقهية أن كلاً منهما :
 أ- قطعية الثبوت .
 ب- تمثلان قاعدة تحتها فروع .
 ج- ظنية الثبوت .
 د- المشهور
- ٤٨ - " قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى بإيجاد الفعل أو الأمتناع عنه " . هذا تعريف :
 أ- القاعدة .
 ب- اليقين .
 ج- نظرية العقد .
 د- المشهور
- الأصل في العبادات الحظر تعتبر من أمثلة القواعد :
 أ- التشريعية .
 ب- الأصولية .
 ج- الفقهية .
 د- المشهور
- أن كل ما أبيض للضرورة من فعل أو ترك فإنما يباح بالقدر الذي يدفع الضرر والأذى) هذا هو المنع
 إذا ضاق الأمر اتسع . ب- ما أبيض للضرورة يتقدر بقدرها .
 ج- الضرر لا يزال بمثله .
 د- المشهور

انتهت الأسئلة

- ١١ - رآه إذا اجتمع في أمر من الأمور مصلحة ومفسدة، وكانت المفسدة غالبية، فإنه يجب تقديم الأمر الذي به تُدفع المفسدة، والأمر الذي به تحصل المصلحة، هذا هو المقصود بالقاعدة الفرعية: (أ) درء المفسد أولى من جلب المصلح. ب- الضرورات تبيح المحظورات. ج- الضرر لا يزال بمثله. د- المعروف عرفاً كالمشروط
- ١٢ - يُمنع مالك الدار من فتح نافذة تُطل على مقر نساء جارة ولو كان فيها منفعة له، هذا مثال على القاعدة الفرعية: (أ) الضرر لا يزال بمثله. ب- الضرورات تبيح المحظورات. ج- درء المفسد أولى من جلب المصلح. د- استعمال الناس حجة يبرهن
- ١٣ - من الفروق بين القواعد الفقهية والقواعد التشريعية، أن القواعد الفقهية: (أ) يقينية. ب- واجحة الظن. ج- مجمع عليها. د- ثابتة الدلالة.
- ١٤ - الأعداء والرخص تدرج تحت قاعدة: (أ) الأمور بمقاصدها. ب- العادة محكمة. ج- لا ضرر ولا ضرار. د- المشقة تجلب التيسير
- ١٥ - المشقة التي لها أثر في التيسير والتخفيف هي ما كانت: (أ) معتادة. ب- ملازمة للعبادة. ج- فوق الحد المعتاد بسبب طارئ. د- أي مشقة
- ١٦ - رفع الصلاة عن الحائض يُعد من رخص: (أ) الإبدال. ب- الإسقاط. ج- التنقيص. د- التقليم
- ١٧ - قاعدة "الأمور بمقاصدها" تحيط بالمسائل والفروع في باب: (أ) العبادات فقط. ب- أصول الفقه فقط. ج- العقيدة الإسلامية فقط. د- أبواب
- ١٨ - العلاقة بين العادة والعرف هي: (أ) العرف أعم من العادة. ب- العادة أعم من العرف. ج- العادة عرف مقيد. د- كل عا
- ١٩ - أدنى درجات الإدراك: (أ) الوهم. ب- الشك. ج- اليقين. د- الظن
- ٢٠ - واحدة من القواعد التالية هي نص حديث لبوي شريف: (أ) العادة محكمة. ب- اليقين لا يزول بالشك. ج- لا ضرر ولا ضرار. د- الأ
- درء المفسد أولى من جلب المصلح، هذه قاعدة جزئية تدرج تحت قاعدة كلية وهي: (أ) الأمور بمقاصدها. ب- العادة محكمة. ج- المشقة تجلب التيسير. د- /
- يعتبر قول بعض العلماء: "إن الأصل في العقود والشروط الإباحة" مثلاً على: (أ) القواعد الفقهية. ب- الضوابط الفقهية. ج- النظريات الفقهية. د- /
- قواعد التخريج التي وضعها العلماء لتدوين السنة وقبول الأسانيد والحكم عليها " يعتبر هذا ت

- ٢٤- من شروط قبول العبادة :
 أ- النية والإتباع . ب- النية فقط . ج- الإتباع فقط . د- صلاح القلب .
- ٢٥- يمثل حديث : " أَيُّمَا إِمَامٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ " :
 أ- قاعدة فقهية . ب- قاعدة أصولية . ج- ضابطاً فقهياً . د- نظرية فقهية .
- ٢٦- صياغة القاعدة الفقهية " العادة محكمة " في كلمتين فقط يدل على خاصية من خصائص القواعد الفقهية وهي خاصية :
 أ- الإيجاز . ب- الربط بأصول الفقه . ج- ربط مسائل الفقه . د- التحديد .
- ٢٧- من شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فإنه يبنى على اليقين وهو :
 أ- أربع ركعات . ب- يعيد الصلاة جميعها . ج- ثلاث ركعات . د- يصلي ثلاث ركعات فقط ويسلم .
- ٢٨- إذا استيقن في ثوبه نجاسة بحيث لا يدري مكانها فإن الحكم الشرعي :
 أ- غسل جميع الثوب . ب- غسل جزء من الثوب . ج- يكتفي برش الثوب بالماء . د- لا يجب شيء والثوب طاهر .
- ٢٩- واحد مما يأتي ليس من أسباب التخفيف :
 أ- السفر . ب- المرض . ج- الجهل مما علم من الدين بالضرورة . د- الإكراه .
- ٣٠- من يقن أنه محدث وشك في الطهارة فالحكم أنه :
 أ- على طهارة . ب- على غير طهارة . ج- هو بالخيار بين الطهارة والمحدث . د- (أ+ ج) .
- ٣١- القدرة الشرعية على التصرف إبداءً إلا لمانع . هو تعرفي الفقهاء ل :
 أ- العقد . ب- الملكية . ج- العبادة . د- اليقين .
- ٣٢- واحدة من التالية ليست من الطرق الشرعية للتملك :
 أ- الميراث . ب- الغصب . ج- التولد من المملوك . د- الصبا .
- ٣٣- قاعدة " الأمور بمقاصدها " تعتبر حجة يصح الاستدلال بها وذلك بسبب :
 أ- بلاغة العبارة . ب- حسن الصياغة . ج- لها أصل من الكتاب والسنة . د- تساعد على .
- ٣٤- أول من ميّز بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية هو الإمام :
 أ- ابن سريج الشافعي . ب- شهاب الدين القرافي . ج- مقاتل بن سليمان البلخي . د- العز بن عبد السلام .
- ٣٥- بدأت البذرة الأولى لعلم القواعد الفقهية في زمن :
 أ- الرسالة النبوية . ب- الصحابة . ج- التابعين . د- الأئمة .
- ٣٦- " تقدير نفقة الزوجة " هو من أمثلة قاعدة :
 أ- العادة محكمة . ب- الأمور بمقاصدها . ج- اليقين لا يزول بالشك . د- العرف .
- ٣٧- " القواعد التي أنزلها الشارع يقين وروداً ودلالة " يعتبر هذا تعريفاً لمصطلح :
 أ- القواعد الفقهية . ب- القواعد التشريعية . ج- القواعد الأصولية . د- القواعد الشرعية .



الرقم الجامعي:

اسم الطالب:

يتكون هذا الاختبار من (٥٠) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، كل فقرة بدرجتين، اقرأ هذه الفقرات بتمعن ثم اكتب
المسحوبة إلى الموضوع المخصص له في نموذج الإجابة.

١- "حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها" يعتبر هذا تعريفاً لمصطلح:
أ- النظريات الفقهية . ب- القواعد الفقهية . ج- الضوابط الفقهية . د- القواعد

٢- "ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول" هذا تعريف:
أ- الوهم . ب- الشك . ج- العرف . د- النية

٣- "شككني إلى النبي ﷺ الرجل يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتَنَا أَوْ يَجِدَ رِيحَنَا"
أ- الأمور بمقاصدها . ب- اليقين لا يزول بالشك . ج- العادة محكمة . د- المشقة تجل

٤- (إذا ثبت زمن على شخص وشككنا في وفائه، فالدين باقي في ذمة المدين). هذا المثال يندرج تحت قاعدة:
أ- الأمور بمقاصدها . ب- اليقين لا يزول بالشك . ج- لا ضرر ولا ضرار . د- المشقة تجل

٥- (الأصل في الأيضاح التحريم) هذه القاعدة الفرعية تندرج تحت قاعدة:
أ- الأمور بمقاصدها . ب- اليقين لا يزول بالشك . ج- لا ضرر ولا ضرار . د- المشقة تجل

٦- (أن ما ثبت حكمه واستقر فإن حكمه يكون كذلك حتى يأتي ناقل عنه)، هذا هو المقصود بالقاعدة الفرعية:
أ- إذا ضاق الأمر اتسع . ب- الأصل بقاء ما كان على ما كان . ج- الضرر لا يزال بمثله . د- المعروف

٧- قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) دليل على قاعدة:
أ- الأمور بمقاصدها . ب- اليقين لا يزول بالشك . ج- لا ضرر ولا ضرار . د- المشقة تجل

٨- "هي الحالة الملحنة لتناول الممنوع شرعاً" هذا تعريف ل:
أ- الوهم . ب- الشك . ج- الضرورة . د- المشقة تجل

٩- (جواز تباع الحي بكليته لمن خيف هلاكه) مثال على القاعدة الفرعية:
أ- الضرورات تبيح المحظورات . ب- الأصل بقاء ما كان على ما كان . ج- الضرر لا يزال بمثله . د- المشقة تجل

١- (من تيمم بالتراب بسبب المرض ثم برئ من المرض فلا يجوز له التيمم لأنه قدر على استعمال الماء). هذا المثال
أ- الضرورات تبيح المحظورات . ب- الأصل بقاء ما كان على ما كان . ج- الضرر لا يزال بمثله . د- المشقة تجل